

ديوان الرقابة المالية

((مخالفة القرارات والتعليمات المالية النافذة ينعكس على الحساب الختامي لجمهورية العراق))

التقى الدكتور عبد الباسط تركي سعيد رئيس ديوان الرقابة المالية وبحضور عدد من المدراء العاملين صباح اليوم الأربعاء ٢٠١١/٤/٦ في مقر الديوان بوفد من وزارة المالية برئاسة الدكتور فاضل نبي عثمان وكيل وزارة المالية وعدد من مسؤولي الوزارة حيث تمت مناقشة المعوقات المالية والمحاسبية في مختلف دوائر الدولة والمتمثلة بمخالفة القرارات والتعليمات المالية النافذة والتي تنعكس في نتائجها على الحساب الختامي لجمهورية العراق وكذلك الإفصاح عن الوضع المالي الحقيقي للخزينة العامة للدولة.

ونوقش عدد من البيانات المالية للوحدات المطبقة للنظام المحاسبي اللامركزي والمتمثلة بظهور الأرصدة الإجمالية للمركز المالي لتلك الوحدات مخالفة لطبيعتها، كذلك ظهور أرصدة الحساب الجاري لدائرة المحاسبة في سجلات تلك الوحدات مخالف لطبيعته الدائنة باعتباره يمثل مصدر التمويل، كما نوقش قيام بعض الوحدات بتحرير صكوك بمبالغ تزيد عن الأرصدة النقدية في الحسابات الجارية لدى المصارف وتسجيلها مصرفاً نهائياً وقبل ورود التمويل إليها حيث عادةً ما تقوم بعض الإدارات بذلك عند قرب انتهاء السنة المالية بهدف الاستفادة من التخصيصات، وأن الخروج عن القرارات والتعليمات النافذة يعني خطورة تلك التصرفات المالية وتأثيرها على المركز المالي ونتيجة النشاط ومخالفتها للقوانين المالية وقواعد الإدارة المالية المحددة بموجب قانون الإدارة المالية والدين العام رقم (٩٥) لسنة ٢٠٠٤ والذي بدوره ينعكس على الحساب الختامي لجمهورية العراق والإفصاح عن الوضع المالي الحقيقي للخزينة العامة للدولة، الأمر الذي يقتضي تعريض المسؤولين في تلك الوحدات إلى المحاسبة والمسائلة عن مثل تلك المخالفات.

ويأتي هذا اللقاء اثر الدعوة التي وجهها السيد رئيس ديوان الرقابة المالية للسيد وزير المالية.

المركز الإعلامي
ديوان الرقابة المالية